مُقَدِّمَة

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد

تكمن مشكلة الدراسة في فحص أثر القرائن العلمية في العملية النقدية للحديث النبوي الشريف، والقرائن هنا هي نتائج العلوم التجريبية، **لا من جهة كونها (مؤسِّسة) لتعليل الحديث أو تصحيحه، وإنما من جهة كونها (كاشفة) لأوجه العلل، أو أوجه التصحيح والتحسين**، وقد أنكر بعض الباحثين إمكان تطبيق هذه المنهجية في الحكم علىٰ الأحاديث، ولكن السعي في تحقيق ذلك من خلال بحث عملي يختبر تأثر الأحكام النقدية بالمكتشفات العلمية الحديثة أمرٌ جدير بالمحاولة.

ولا يخفىٰ أيضًا أن التعرض لمتون الأحاديث النبوية الشريفة -قبل التعرض لأسانيدها- يعد واحدًا من المحاور الدراسية والبحثية المهمة في زمن العلم والتقنية الذي نعيشه، فمِن باب أولىٰ أن يكون الاعتراف بتأثير الحقائق العلمية المكتشفة حديثًا في علوم الشريعة محل نقاش وحوار، ولحل هذه المشكلة الجدلية أحاول الكتابة فيها من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

أولًا: ما أثر العلم التجريبي في قبول الحديث الضعيف إسنادا إذا ثبت اشتماله علىٰ حقيقة علمية؟ وما أثره في تضعيف ما ظاهره الصحة إذا ناقض الحقيقة العلمية من كل وجه؟

ثانيًا: ما الخطوات المنهجية لاستعمال حقائق العلم التجريبي قرينة في كشف التصحيح والتضعيف للحديث النبوي الشريف؟

ثالثًا: ما مدىٰ إمكان استعمال حقائق العلم التجريبي في الجوانب النقدية الأخرىٰ: كالترجيح بين الألفاظ، والحكم علىٰ الرواة، ومقارنة المرويات، والحكم علىٰ آثار الصحابة؟

رابعًا: ما الأحاديث التي يمكن أن يطبق عليها هذا المعيار، وما تفصيل الكلام في كل منها بالاستقراء؟

خامسًا: ما الفائدة التي نجنيها من مثل هذه الدراسات، وما علاقتها بموضوع الإعجاز العلمي في الحديث النبوي الشريف.

أهمية الدراسة

أولًا: توضح الدراسة موقف المحدثين المتقدمين والمتأخرين من نقد ثبوت الحديث النبوي الشريف بواسطة حقائق العلم التجريبي، ولو من خلال لازم كلامهم.

ثانيًا: تقرر الضوابط التي يمكن من خلالها الإفادة من العلوم التجريبية في العملية النقدية، والتمثيل عليها والاستدلال لها من كلام العلماء.

ثالثًا: تثبت الدراسة مرونة قواعد علم مصطلح الحديث، ومدىٰ إفادة المحدثين من جميع المعطيات المتعلقة بالإسناد أو المتن علىٰ حد سواء.

رابعًا: تبين الأحاديث التي يمكن كشف الحكم عليها بالرد أو بالقبول بسبب مخالفة الحقائق العلمية أو موافقتها.

خامسًا: تسد حاجة كل من الباحِثين العِلمِيِّين، والباحثين في علوم الحديث، وذلك بوضع عدد من الضوابط التي تحكم العلاقة بين الحديث النبوي الشريف وحقائق العلم التجريبي بشيء من التوازن والتوافق.

سادسًا: الرد علىٰ المنكرين لبعض الأحاديث الصحيحة لمخالفتها ظاهريا بعض الظواهر العلمية بالرد المنهجي المنضبط.

سابعًا: نقد بعض ما أنتجه الباحثون في «الإعجاز العلمي في السنة النبوية»، **فمسيرة «الإعجاز» ما زالت تحتاج إلىٰ كثير من التحرير والتدقيق**، ومباحثها غضة طرية لم يقتحمها أكثر المتخصصين بالحديث، وتناقل فيها الباحثون في العلوم التجريبية أخطاء -من حيث الأحكام النقدية- بسبب هذا النقص، وقد كان ذلك أيضًا أحد أهم أسباب اختيار الموضوع، وبه ينكشف للرسالة وجه جديد، وهو تخريج الأحاديث الواردة في الموضوع - وجمع الأحاديث التي طعن فيها بدعوىٰ معارضتها العلم التجريبي.

أهداف الدراسة

تتضح أهداف هذه الدراسة من خلال الأمور الآتية:

أولًا: بيان الجوانب التي يمكن الإفادة فيها من العلوم التجريبية في قواعد نقد الحديث النبوي الشريف.

ثانيًا: تقرير الضوابط التي تحكم هذه المحاور، كي لا يقع الاضطراب والخلل في التطبيق، فترد الأحاديث الصحيحة أو تقبل الأحاديث الضعيفة بغير دليل سليم.

ثالثًا: إضافة أداة جديدة إلىٰ الأدوات النقدية الحديثية، **مما يثبت أن مصطلح الحديث قابل لاستيعاب ما هو جديد من حقائق العلم**، وليس كما يظن بعض الناس أنه علم نضج وجمد علىٰ ما كان قد جُمع فيه.

رابعًا: بيان أن للقرائن أثرا في نقد الأحاديث، **وأن التعامل مع الحديث النبوي الشريف لا ينبغي أن يتم ضمن قوالب جامدة لا تراعىٰ فيها القرائن.**

خامسًا: الإسهام في تقويم الدراسات التي تعتني بكشف الإعجاز العلمي في السنة النبوية، من خلال دراسة عدد من الأحاديث المتعلقة بهذا الموضوع دراسة نقدية.

سادسًا: **الدفاع عن السنة النبوية في وجه الطاعنين، من خلال رد ما يَرِدُ علىٰ بعض الأحاديث الصحيحة من نقد.**

الدراسات السابقة

الدراسات التي لها تعلق ببعض جوانب الأطروحة يمكن تصنيفها إلىٰ خمسة أقسام:

القسم الأول: الدراسات التي تحمل عناوين قريبة من عنوان الأطروحة، وهي دراسة واحدة، عنوانها «نقد متن الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية (دراسة نظرية)»، إعداد محيي الدين بن قدرت بن شيرين السمرقندي (محيي الدين شيرينوف)، (١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)، الجامعة الإسلامية، ماليزيا، بيروت، دار الكتب العلمية، وهي بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الدكتوراة من «كلية الوحي والعلوم الإنسانية في الجامعة الإسلامية العالمية» في ماليزيا، سنة ٢٠٠٦م.

وقد اشتملت علىٰ أربعة فصول: الأول عن الاجتهاد في علوم الحديث. والثاني: عن مرتبة الحديث المتلقىٰ بالقبول. والثالث: عن مرتبة أحاديث الصحيحين. والرابع: عن مراتب نتائج العلوم التجريبية.

وهذه الأبواب لم تغطِّ جوانب الموضوع النظرية فضلا عن التطبيقية، فقد صرحت بأنها دراسة نظرية لا علاقة لها بالأحكام العملية للمحدثين المتقدمين ولا بالأحكام التي يمكن إصدارها في ضوء نتائج العلوم التجريبية، وهذا مما سأسعىٰ لاستكماله في أطروحتي إن شاء الله.

أما قصور الجانب النظري فلأن الدراسة خاضت في أمور بعيدة عن المحاور والأسئلة التي سأحاول الإجابة عنها في الأطروحة المقترحة، فالاجتهاد في الحديث، ومرتبة أحاديث الصحيحين والأحاديث المتلقاة بالقبول -وهي تمثل معظم هذه الدراسة- ليست مباشرة في أركان أطروحتي، بل هي بعيدة عن خدمة صلب الموضوع، ولم يبق إلا الفصل الرابع الذي ركز فيه الباحث جهده في تعريف الحقيقة التجريبية والفرق بين النظرية وبين الحقيقة، وهي مسائل نافعة، لكنها ليست مسائل حديثية، وإنما مقدمات ضرورية.

وسوف يتم ذلك بالجمع بين الدراسة النظرية المباشرة لموضوع استعمال الظواهر التجريبية في النقد، سواء نقد الإسناد أم نقد المتون، وبين الدراسة التطبيقية -الاستقرائية- للأحاديث التي يمكن أن يستعمل هذا المعيار في الحكم عليها تصحيحا أو تضعيفا.

القسم الثاني: الدراسات التي ناقشت موقف المدرسة العقلية من الحديث الشريف، منها:

١- موقف المدرسة العقلية الحديثة من الحديث النبوي، دراسة تطبيقية من تفسير المنار، شفيق شقير (١٩٩٨م)، أصله رسالة ماجستير، بيروت، المكتب الإسلامي.

٢- موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية، الأمين الصادق الأمين (١٩٩٨م)، الرياض، مكتبة الرشيد.

وهذه الدراسات -رغم تعلقها بموضوع الدراسة بحكم اشتغال المدرسة العقلية الحديثة بنقد متون السنة لاعتبارات متعددة- إلا أنها لم تتطرق إلىٰ موضوع نقد

الحديث في ضوء نتائج العلوم التجريبية بشكل مباشر، وإنما اعتنىٰ أصحابها بالأمثلة التطبيقية التي ناقشتها كلٌّ من مدارس المستشرقين، والمدرسة العقلية، ومدرسة الشيخ محمد رشيد رضا في «**تفسير المنار**»، ولا تتعلق -في أغلبها- بمعيار الحقائق التجريبية إلا في القليل النادر.

القسم الثالث: دراسات تناولت نقد المتن وتجاذباته بين المتقدمين والمعاصرين، منها:

١- منهج نقد المتن عند علماء الحديث النبوي، صلاح الدين بن أحمد الإدلبي (١٩٨٣م)، بيروت، دار الآفاق.

٢- مقاييس نقد متون السنة، الدكتور مسفر غرم الله الدميني (١٩٨٤م)، الرياض.

٣- نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل، تأليف فضيلة شيخنا الأستاذ الدكتور أمين القضاة حفظه الله (١٩٨٩م)، طبع في مجلة مركز بحوث السنة والسيرة، العدد الرابع.

٤- منهج النقد عند المحدثين، تأليف محمد مصطفىٰ الأعظمي (١٩٩٠م)، الرياض، مكتبة الكوثر.

٥- منهج النقد عند المحدثين مقارنا بالمنهج النقدي الغربي، تأليف الدكتور أكرم ضياء العمري (١٩٩٧م)، الرياض، دار إشبيليا.

٦- اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا، محمد لقمان السلفي (١٤٢٠هـ)، الرياض، دار الداعي.

٧- جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي، محمد طاهر الجوابي، مؤسسة عبدالكريم عبدالله، تونس، بدون تاريخ الطبعة.

وقد اتجهت هذه الأبحاث نحو إثبات اهتمام المحدثين الأوائل بالمتون، وعنايتهم بتدقيق مضمونها ونقد محتواها من جوانب مختلفة، من قبل إمكان اشتمالها علىٰ ما يخالف قواطع العقيدة، أو ما يناقض التاريخ، أو يعارض العقل، وأما حظ «معيار العلوم التجريبية» فقد كان قليلا جدا إن لم يكن معدوما في بعض هذه الكتب والدراسات.

القسم الرابع: دراسات تتعلق ببيان جوانب الإعجاز العلمي في السنة النبوية، وهي:

١- الإعجاز العلمي في السنة النبوية، تأليف الدكتور زغلول النجار (٢٠١٠م)، الطبعة الرابعة، القاهرة، مكتبة نهضة مصر.

٢- **الإسلام والعلم في القرآن والسنة**، تأليف الدكتور شرف القضاة (١٩٩٦م)، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، قطر.

٣- **الإعجاز العلمي في السنة النبوية تعريفه وقواعده**، تأليف الدكتور محمد عمر بازمول، (بحث منشور علىٰ شبكة الإنترنت).

٤- الإعجاز العلمي في السنة النبوية، الدكتور صالح أحمد رضا (٢٠٠١م)، الرياض، مكتبة العبيكان.

القسم الخامس: دراسات تناولت مناقشة أحاديث الصحيحين ما بين طاعن ومدافع، وهي دراسات كثيرة، منها:

١- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء علىٰ السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة، تأليف العلامة عبدالرحمن بن يحيىٰ المعلمي (ت١٣٨٦هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.

٢- نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث، إسماعيل الكردي (٢٠٠٨م)، دمشق، دار الأوائل.

٣- السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث، محمد الغزالي (٢٠٠١م)، القاهرة، دار الشروق.

ولكن جميع هذه الدراسات وغيرها -مما اهتم بموضوع الإعجاز العلمي في السنة أو التي ناقشت أحاديث الصحيحين- لم تُخَصِّص مباحث مستقلة في موضوع استعمال الحقائق التجريبية في نقد الحديث سندًا أو متنًا، بل لم تشتمل علىٰ أمثلة ذات شأن في هذا الموضوع، وإنما ركزت اهتمامها علىٰ التأصيل النظري، وبعض الأمثلة التطبيقية في استعمال المعايير التاريخية والعقلية والحسية في النقد، ولم يكن لمعيار العلوم التجريبية حظ وافر من هذه الأبحاث.

ولذلك سأسعىٰ إلىٰ أن تكون أطروحتي متجهة لإضافة الجوانب الآتية:

أولًا: استقراء الأحاديث التي يمكن تطبيق معيار الحقائق التجريبية في كشف حكمها النقدي تصحيحا أو تضعيفا أو ترجيحا.

ثانيًا: وضع الضوابط التي يمكن من خلالها تصويب العمل بهذا المعيار، كي لا يقع الاضطراب في التطبيق.

ثالثًا: تأصيل ما يتعلق بهذا المعيار من كلام المحدثين الأوائل.

رابعًا: محاولة تحرير هذه الأداة النقدية التي تتسم بالمرونة وقد استعملها العلماء قديمًا، وإمكان الإضافة إليها كلما تقدم الإنسان في علومه ومعارفه.

منهج البحث

سأسلك خلال الأطروحة المناهج البحثية الآتية:

أولًا: المنهج الوصفي: وذلك من خلال استقراء الأحاديث التي تشتمل علىٰ إشارات إلىٰ الكون أو إلىٰ شيء من مكوناته أو ظواهره، ثم جمعها وتصنيفها ودراستها حديثًا حديثًا، وذلك من مظانها في كتب السنة النبوية، وتخريجها تخريجا موسعا مبنيا علىٰ قواعد علماء الحديث.

ثانيًا: المنهج التحليلي: وذلك بالغوص في الأمثلة النقدية الواردة عن المحدثين في موضوع عرض الحديث علىٰ العلم التجريبي، ومحاولة الربط بينها تقويمًا ونقدًا.

ثالثًا: المنهج الحواري: وذلك بمناقشة الأحاديث حديثًا حديثًا، والخوض في ما تشتمل عليه من مباحث نقدية ودلالية، وبيان رأي المحدثين فيها، والمقارنة بين الآراء المختلفة حول أثر العلم التجريبي في الدرس النقدي لتلك الأحاديث.

رابعًا: المنهج التوثيقي: من خلال الرجوع إلىٰ مصادر الحديث الشريف، لدراسة أسانيد المرويات، ومحاولة قياسها بضوابط الحديث الصحيح، ودراسة متون المرويات للتأكد من نسبتها صحة أو ضعفا[1].

---

(١) انظر تعريف هذه المناهج والاختلاف حول تقسيمها وتسمياتها في كتاب: الأنصاري، فريد (ت٢٠٠٩م)، «**أبجديات البحث في العلوم الشرعية**»، ط١، ١م، دار الحامد، عمان، ٢٠٠٧م، ص٦٥-١١٣.

لا بد هنا أن أبين أيضًا منهج العرض الذي اخترته في أبواب هذه الرسالة، فمن ذلك:

أولًا: اجتهدت في تخريج الأحاديث محل الإشكال تخريجًا علميًّا موسعًا، مع بيان محل اجتماع الطرق وافتراقها والاختلاف علىٰ الشيوخ فيها ولفظ كل منهم، أجعل ذلك أحيانا في متن البحث إذا رأيت أن تفصيل التخريج هناك لا بد منه لفهم قضية الحديث، وفي أحيان أخرىٰ أجعل التخريج في الهامش تخفيفا علىٰ القارئ، وأقتصر في المتن علىٰ ذكر محل الخلاف المهم في الإسناد. والتوسع في تخريج هذه الأحاديث ضروري لتحقيق ضوابط استعمال القرينة التجريبية أداة نقدية كما سيأتي بيانه بالتفصيل، خاصة وأن أكثرها لم أجد لها تخريجا مفصلا يركز علىٰ محل الإشكال العلمي فيها، لذلك آثرت أن أقوم بهذا الجهد، ولا أكتفي بالأحكام المجملة التي يطلقها بعض العلماء. أما الأحاديث الأخرىٰ -التي تُذكر عرضا في الرسالة أو للتمثيل علىٰ انتفاء الشروط- فإن وجدتها في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت به، وإلا خرجتها من كتب السنن الأربعة والمسانيد المشهورة كمسند أحمد، وأبي يعلىٰ، ومعاجم الطبراني، وغيرها مع بيان حكمها بإيجاز.

ثانيًا: اقتصرت في توثيق القضايا العلمية علىٰ الخفية منها أو الدقيقة أو الجديدة، أما المعلومات المشهورة التي أصبحت من مسلمات العلوم الطبيعية فلم أقم بتوثيقها إلا من المراجع العامة غير المتخصصة، كمثل تفسير ظاهرة الكسوف والخسوف، وتفسير البرق والرعد، أو نقل الصفات الوراثية عبر الجينات، ونحوها، كما لم أطل في شرح القضية العلمية التي اشتمل عليها الحديث، ولم أوضح شيئا منها بالصور والرسوم رغم كثرتها، وإنما ذكرتها علىٰ صفة مباشرة مركزة وموثقة، فالشرح والتفصيل محله كتب العلماء الذين خاضوا في هذه المسائل بحكم تخصصهم، وإنما اعتنيت هنا بالدراسة الحديثية تنظيرا وتطبيقا.

ثالثًا: اعتمدت في توثيق القضايا العلمية علىٰ الأبحاث التي نشرها المختصون، سواء في كتب مستقلة، أو مشاريع بحثية في مجلات محكمة، أو في مواقع الإنترنت المعتبرة، ولا أكتفي في الغالب بعزو القضية العلمية إلىٰ مرجع واحد، بل اجتهدت في الرجوع إلىٰ مراجع كثيرة، بشرط أن تكون معتبرة لدىٰ العلماء، فلم أنقل عن مواقع

الإنترنت المرسلة، وإنما مواقع الجامعات المرموقة، أو المراكز البحثية المعتمدة، أو المجلات المحكَّمة، **العربية منها والأجنبية، ولم أكتف بتقليد الناقل عن غيره، وإنما عملت غالبا علىٰ الرجوع إلىٰ أصول الأبحاث التي نقل عنها، إلا في النادر الذي صعب علي لدقته وتخصصه.**

رابعًا: لم أنتهج نحو التطويل في التنظير الأصولي لأحوال التعارض الظاهري بين الحديث والعلم التجريبي، ذلك أنه سيستغرق الكثير من المباحث والصفحات علىٰ حساب الدراسة التطبيقية التي هي الأهم -في نظري-؛ فقد كثرت الكتابات الأصولية في قضية التعارض في الحديث، وكذلك الكتابات النظرية في قرائن الحكم عليه، ولكن الحاجة الأهم هي للدراسة التطبيقية في استعمال قرائن جديدة في كشف الحكم علىٰ الحديث.

خامسًا: تحريت في الدراسة التطبيقية تأمل الشروط المعيارية التي أصلت لها في مباحث الكتاب الأولىٰ والأساسية، سواء توفرت تلك الشروط وانطبقت أم لا، المهم أن أتناول الرواية ذات الصلة بأدوات البحث المنهجية التي قررت؛ ولهذا لم أكن أحمل هم النتيجة إن كانت ظهرت إيجابية أم سلبية، المهم أن ينفتح أفق البحث في هذا البنيان، ثم لا تضر النتيجة بعد ذلك ما دام المنهج صحيحا.

سادسًا: كما أنبه علىٰ أن **التعارض الظاهري بين بعض الأحاديث الصحيحة التي احتفت بها القرائن مع الحقائق العلمية ليس محلا لدراستي**، فذلك يقتضي دراسة خاصة مفصلة، وإنما من محل الدراسة هو الأحاديث التي ظاهر إسنادها الصحة، أو مرتبتها الحسن والقبول، وتعارضت مع العلم الحديث، **وإن كنت تطرقت أحيانا كثيرة إلىٰ كلا النوعين.**

سابعًا: اقتضت طبيعة البحث عدم جزم الأحكام النقدية في بعض الأمثلة، إما لأن العلوم المعاصرة لم تتمكن من بلوغ نتائج محققة في تلك المواضيع، أو بسبب احتمال أنواع من المجاز في دلالة الحديث، أو بسبب التردد في تحقق الشروط الأخرىٰ، مما حدا بي في أحيان قليلة إلىٰ التوقف، أو استعمال اللغة الاحتمالية في الحكم، لعل قادم الأيام تكشف عن نتائج جديدة بسبب تقدم العلوم، أو بسبب فيض الفتوح التي

يلهمها الله من يشاء من عباده، لذلك آثرت ذكر هذه المباحث «المحتملة» ومناقشتها كي أقرع بابها للباحثين والدارسين.

وأخيرا حسبي أني بذلت جهدي في محاولة تحرير هذه المسألة، فإن توصلت إلىٰ نتيجة نافعة مقنعة فبفضل الله، وإن لم يكن فحسبي أني بذلت جهدي، وقدمت ما يمكن البناء عليه أو الاستدلال به، والحمد لله أولا وآخرا علىٰ كل حال.